

البتروكيماويات: التفاؤل الحذر!!

سليمان محمد المنديل

العاملون في قطاع البتروكيماويات، لا يقومون بعمل تقديرات لمستقبل الصناعة، وإنما يلجأون إلى مكاتب إستشارية متخصصة، ومحدودة العدد حول العالم، ويستخدمون تقديراتهم المستقبلية، أولاً لأسعار النفط الخام، ويتبعه أسعار الغاز، وكذلك تقديرات النمو الإقتصادي العالمي (خصوصاً الإقتصاديين الصيني، والأمريكي)، وذلك لتحديد درجة النمو المتوقعة للقطاع. ولكن كما هو الحال مع كل المستشارين الإقتصاديين، فهم يقدمون حزمة من الأخبار الإيجابية، والسلبية، وبشكل عام فهم يتعمدون تقديم التقديرات المحافظة، لكي يحموا أنفسهم، وفيما يلي ملخص لأرائهم:-

• النمو الإقتصادي العالمي: - مؤخراً تنفس العالم الصعداء، بأن الجزء الأسوأ من الأزمة المالية العالمية أصبح ورائنا، ولم تعد هناك حالات إفلاس للقطاع المصرفي، بحجم ليمان برذرز. وفعلاً نجحت الخطط الإنقاذية المالية التي قامت بها الدول الصناعية، وتحاشى العالم إنهيار النظام المالي العالمي. ولكن الجزء الثاني من علاج الإقتصاد العالمي كان مرتكزاً على خطط تحفيز المستهلكين للخروج إلى الأسواق، والتسوق، لإنعاش قطاع الصناعة، والتجارة، والخدمات. ولفترة من الزمن ساهمت تلك البرامج التحفيزية في زيادة مبيعات السيارات في أمريكا، كما ساعدت الحكومة الصينية قطاعها الصناعي، للحفاظ على مستوى إنتاجه، من خلال عدة حوافز، أهمها تقديم التسهيلات المصرفية.

ولكن المستهلك في كل أنحاء العالم، وبسبب إرتفاع نسبة البطالة، فقد بدى مؤخراً متردداً، ومن ثم بينت المؤشرات ضعفاً في الإستهلاك.

ولأن برامج تحفيز المتسوقين هي عند نهايتها، وليس لدى الحكومات قدرة مالية لضخ المزيد من الأموال. لذلك من غير المتوقع أن يبدأ التعافي في الوقت المتبقي من عام ٢٠٠٩م.

● أسعار البترول: - يقدر الخبراء بقائها عند مستواها الحالي (في نطاق ٧٠ - ٩٠ دولاراً للبرميل)، ولكن القلق العالمي حول قدرات الإنتاج، ستدفع الأسعار إلى الإرتفاع التدريجي، وذلك يخدم بشكل عام صناعة البتروكيماويات السعودية، ولكن التعويل على النمو الإقتصادي العالمي، هو أهم من التعويل على أسعار البترول.

● سيشهد العام القادم دخول طاقات إنتاج كبيرة من المنتجات البتروكيماوية، في كل من الصين، والشرق الأوسط (السعودية، وإيران). وهذه ستخلق ضغوطاً على الأسعار.

● بالمقابل كان، وما زال متوقعاً، خروج طاقات إنتاج غير إقتصادية في أمريكا، وأوروبا، واليابان. وقد بدأت الطاقات غير الإقتصادية (بحدود ٥٠ ألف طن) بالخروج منذ بداية الأزمة، ثم بدأت طاقات (٢٠٠ ألف طن) بالخروج، ومؤخراً سجلت حالة إغلاق نهائي لمشروع بطاقة (٥٠٠ ألف طن).

● لكل ذلك أود أن أختتم بخاتمة متوازنة تقول، بأن الأزمة المالية ورائنا، ولكن أزمة ثقة المستهلك (الأزمة الإقتصادية)، مازالت معنا لباقي عام ٢٠٠٩م، وربما لبعض من عام ٢٠١٠م، ولكنني أستدرك وأذكر بأن صناعة البتروكيماويات السعودية، قد أقيمت على أسس صحيحة، من حيث طاقات الإنتاج الكبرى (وهو ما ينعكس إيجاباً على تكلفة إنتاج الطن الواحد)، ومن حيث أسلوب تمويلها الصحيح، وإختيار أفضل التقنيات، وموثوقية توفر المواد الخام، والبنية التحتية... إلخ. لكل ذلك أنا متفائل، ولكن بحذر!!

almandeel@alwatan.com.sa